الجمهورية التونسية **ا حمد لله**

مجلس المنافسة

****

- **الملفّ الإستشاري عدد 202743**
- **الموضوع**: مشروع عمليّة تركيز اقتصادي بين شركة Peugeot SA وشركة Fiat Chrysler Automobile.
- **القطاع**: صناعة السيارات.

الرّأي عدد 202743
الصّادر عن مجلس المنافسة
بتاريخ 18 أوت 2020

بعد الإطّلاع على مكتوب السيّد وزير التّجارة عدد 64 المؤرّخ في 12 فيفري 2020 والمرسّم بكتابة المجلس تحت عدد 202743 والمتضمّن طلب إبداء الرأي بخصوص مشروع عمليّة تركيز اقتصادي بين شركة Peugeot SA (PSA) وشركة Fiat Chrysler Automobile (FCA).

وبعد الإطّلاع على القانون عدد 36 لسنة 2015 المؤرّخ في 15 سبتمبر 2015 والمتعلق بإعادة تنظيم المنافسة والأسعار،

وعلى الأمر عدد 477 لسنة 2006 المؤرّخ في 15 فيفري 2006 والمتعلّق بضبط التنظيم الإداري والمالي وسير أعمال مجلس المنافسة،

وبعد الإطّلاع على ما يفيد استدعاء أعضاء المجلس وفق الصيغ القانونية لجلسة يوم الخميس 18 أوت 2020،

وبعد التأكّد من توفّر النصاب القانوني،

وبعد الإستماع إلى المقرّر السيّد وليد القاني في تلاوة تقريره الكتابي،

وبعد المداولة استقرّ رأي الجلسة العامّة لمجلس المنافسة على ما يلي:

1. تقديم مشروع عمليّة التركيز

1.1. الإطار العامّ

تطبيقا لأحكام الفصل 11 من القانون عدد 36 لسنة 2015 المؤرّخ في 15 سبتمبر 2015 والمتعلّق بإعادة تنظيم المنافسة والأسعار، طلب وزير التّجارة من المجلس إبداء الرأي بخصوص مشروع عمليّة تركيز اقتصادي بين شركة Peugeot SA (PSA) وشركة Fiat Chrysler Automobile (FCA).

وتهدف عمليّة التركيز، التي تأخذ شكل الإندماج الأفقي، إلى إنشاء شركة جديدة تحت اسم NewCo يساهم الطرفان المذكوران في رأسمالها بشكل متناصف أي بنصيب 50% لكلّ مساهم، ويكون مقرّها الإجتماعي بهولاندا.

2.1. أطراف عمليّة التركيز

- **شركة PSA**: وهي شركة فرنسية تختصّ في صنع وبيع السيارات من صنف السيارات الخاصّة والسيارات ذات الإستخدام المتعدّد وتمتلك العلامات التّجارية التالية: Peugeot وCitroën و DS و Opel وVauxhall. وتنشط شركة PSA في 100 بلد حول العالم من خلال 25 مصنعا، وتشغّل حوالي 210.000 عامل. كما تنشط أيضا في مجال تمويل السيارات من خلال بنكها الذي يحمل اسم Banque PSA Finance. وبلغ رقم معاملتها العالمي خلال سنة 2018 أكثر من 58 مليار أورو.

وتنشط شركة PSA في السّوق التونسية من خلال الشركات الثلاث التالية:

- شركة STAFIM التي تملك شركة PSA 34% من رأسمالها والمختصّة في توريد وبيع السيارات الخاصّة وذات الإستعمالات المتعدّدة.
- شركة STAFIM-GROS المختصّة في توريد وبيع قطع غيار السيارات. وتشغّل الشركة الأولى 257 عاملا في حين تشغّل الثانية 57 عاملا.
- شركة AURES وهي المورّد والموزّع لعلاماتي Citroën وDS في تونس.

• **شركة FCA**: وهي شركة تختصّ في هندسة وصناعة وتسويق وبيع العربات ومكوّناتها، وتضمّ العلامات التالية: Abarth وAlfa Romeo وChrysler وDodge وFiat وFiat Professional وJeep وLancia وRam.

على المستوى العالمي، تنشط شركة FCA في 40 بلدا وتبيع منتوجاتها بشكل مباشر أو بواسطة موزّعين ووكلاء في أكثر من 135 دولة. وتمتلك الشركة المذكورة 102 موقع إنتاج و46 مركز أبحاث وتطوير وتشغّل أكثر من 200.000 عامل. وبلغ رقم معاملتها العالمي خلال سنة 2018 أكثر من 110 مليار أورو.

أمّا في تونس، فتقوم شركة FCA بتسويق سياراتها وقطع الغيار عن طريق موزّع وحيد وهي شركة Italcar S.A. والتي تختصّ في تسويق علامات Fiat وFiat Professional وAlfa Romeo.

3.1. الإجراءات

– تمتّ مراسلة وزارة التّجارة في مناسبة أولى بتاريخ 2 مارس 2020 بمقتضى المكتوب المرسّم بكتابة المجلس تحت عدد 202، ثمّ في مناسبة ثانية بتاريخ 10 جويلية 2020 بمقتضى المكتوب عدد 535 قصد الحصول على معطيات حول حجم المبيعات والأسعار وهامش الربح لطرفي عمليّة التركيز وكذلك العلامات المنافسة لهما في السّوق المحليّة، بغاية تطبيق نموذج محاكاة لعمليّة التركيز للوقوف على مدى تأثيرها على الأسعار وتقدير انعكاساتها الكميّة على المستهلك. غير أنّ المعطيّات المتوفّرة بالملفّ كانت محدودة واقتصرت فقط على طرفي عمليّة التركيز.

2. دراسة السّوق

إنّ أبرز ما يميّز السوق التونسية السيّارات المستوردة والمصنعة كليّا وجود تأطير في مستوى العرض، إذ تخضع كلّ علامة إلى حصّة توريد معيّنة يرخّص فيها سنويّا الوزير المكلّف بالتّجارة، فضلا عن أنّ هامش الربح لوكلاء السيارات يخضع في حدّ ذاته إلى التأطير. لذلك تتميّز هذه السّوق بنوع من الإستقرار في مستوى العرض، يقابله تزايد في مستوى الطلب. وقد شهدت سوق السيارات

خلال السنوات الأخيرة ارتفاعا مطّردا في مستوى الأسعار نظرا لتراجع قيمة الدينار التونسي أمام العملات الأجنبية خاصّة الأورو والدولار.

أمّا في ما يخصّ السّوق المرجعيّة المعنيّة بعمليّة التركيز فإنّها تتمثّل بالأساس في سوق السيّارات المستوردة المصنّعة بالكامل الموجهّة للسّوق التونسية، والتي تنقسم بدورها إلى تسع أسواق مرجعيّة ثانوية تتحدّد كالآتي:

- السّوق المرجعية الأولى: تخصّ السيارات من فئة CITADINE.
- السّوق المرجعية الثانية: تخصّ السيارات من فئة COMPACTE.
- السّوق المرجعية الثالثة: تخصّ السيارات من فئة BERLINE.
- السّوق المرجعية الرابعة: تخصّ السيارات من فئة COUPÉ.
- السّوق المرجعية الخامسة: تخصّ السيارات من فئة CABRIOLET.
- السّوق المرجعية السادسة: تخصّ السيارات من فئة SUV.
- السّوق المرجعية السابعة: تخصّ السيارات من فئة MONOSPACE.
- السّوق المرجعية الثامنة: تخصّ السيارات من فئة UTILITAIRE.
- السّوق المرجعية التاسعة: تخصّ السيارات من فئة PICK-UP.

ويتنافس طرفي عمليّة التركيز الراهنة في الأسواق المرجعيّة آنفة الذكر مع العلامات التّجارية المبيّنة بالجدول عدد 1، ممّا يجعل المنافسة داخل كلّ سوق مرجعيّة تأخذ شكل احتكار القلّة نظرا للعدد المحدود للمنافسين في كلّ سوق. وتجدر الإشارة إلى أنّ الأسواق المرجعيّة المذكورة تهمّ السيارات ذات المحرّكات التي تعتمد على وقود البنزين والديزل، باعتبار أنّ سوق السيّارات التي تعتمد على المحرّكات الهجينة والكهربائية ليست متطوّرة بشكل كافٍ في السّوق المحليّة لا من حيث الطلب ولا كذلك من حيث المنافسة، ممّا يستدعي استبعادها من قائمة المنتوجات التي يمكن أن تطالها بشكل مباشر عمليّة التركيز الراهنة.

جدول عدد 1: أهمّ العلامات المنافسة لعلامات PSA وFCA في السّوق المحليّة.

KIA	FOTON	DONGFENG	BAIC YX	GEELY	MG
HYUNDAI	FORD	MERCEDES	BMW	GREAT WALL	RENAULT
MITSUBISHI	HONDA	NISSAN	TOYOTA	MAHINDRA	SSANGYONG
CHERY	CHEVROLET	AUDI	MINI	HAVAL	JAGUAR
PORSCHE	LAND ROVER	MAZDA	SKODA	SEAT	VOLKSWAGEN
TATA	ISUZU	SUZUKI	LADA	DACIA	DFSK

وبلغ الحجم الإجمالي من مبيعات السيارات التي تحمل علامات تجارية تابعة لشركة FCA خلال سنة 2017 حوالي 3926 سيارة مقابل 2534 سيارة خلال سنة 2019 أي بنسبة نمّو سنوية سلبيّة تقدّر بـ-13.58% خلال الفترة 2017-2019. أمّا بالنسبة لشركة PSA فإنّ حجم مبيعاتها الإجمالي شهد أيضا تراجعا خلال نفس الفترة، إذ بلغ سنة 2017 حوالي 10402 سيارة لينحدر إلى حدود 6319 سيارة خلال سنة 2019 أي بنسبة نمّو سنويّة سلبيّة تقدّر بـ-15.31%. ويوضّح الرسم البياني عدد 1 تطوّر حجم المبيعات الإجمالي من حيث الكميّة لشركتي PSA و FCA بالسّوق المحليّة خلال الفترة 2017-2019.

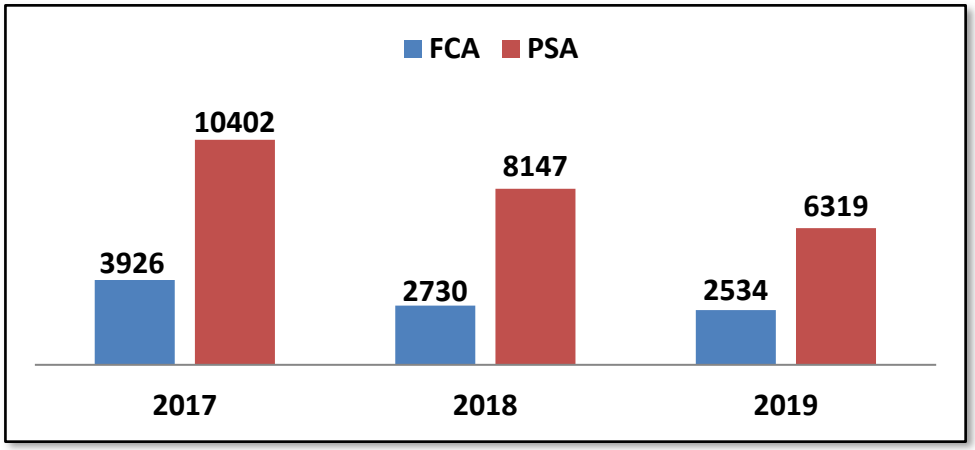

رسم عدد 1: تطوّر حجم المبيعات الإجمالي من حيث الكميّة لشركتي PSA و FCA بالسّوق المحليّة.

ومن جهة أخرى، تشير المعطيّات المالية لطرفي عمليّة التركيز إلى تطوّر رقم معاملاتهما الإجمالي في السّوق التونسية حيث تجاوز خلال سنة 2017 عتبة 500 مليون دينار وتراجع ليصبح في حدود 343 مليون دينار خلال سنة 2019 مسجّلا بذلك نسبة نمّو سلبيّة تقدّر بـ-12.06% خلال الفترة 2017-2019. ويفصّل الجدول عدد 2 تطوّر رقم معاملات كلّ من شركة PSA وشركة FCA خلال الفترة المذكورة. أمّا في ما يخصّ تطوّر حصص السّوق في الأسواق المرجعيّة آنفة الذكر، فإنّه يتّجه التذكير بأنّ عدم توفّر المعطيات المتعلّقة بحصص السّوق خلال السنوات الثلاث الأخيرة بالنسبة

لطرفي عمليّة التركيز وكذلك الشركات المنافسة لها في كلّ سوق مرجعيّة يحول دون تقييم درجة تركّز الأسواق المعنيّة بعمليّة التركيز وتحليل القوّة السوقية ووضعيّات الهيمنة داخلها.

جد ول عدد 2: تطوّر رقم معاملات طرفي عمليّة التركيز خلال الفترة 2017-2019 (بالدينار التونسي).

السنة	PSA	FCA	Parties combinées
2017	398.250.616	106.837.437	**505.088.053**
2018	294.576.808	83.062.553	**377.639.361**
2019	273.617.244	69.820.550	**343.437.794**

3. التقييم القانوني لعمليّة التركيز

1.3. حول خضوع عمليّات التّركيز الاقتصادي المبرمة بين شركات عالميّة غير منتصبة بالسّوق الوطنيّة إلى مقتضيات قانون المنافسة والأسعار

نصّت أحكام الفصل السابع من قانون إعادة تنظيم المنافسة والأسعار على أنّه: "يعدّ تركيزا اقتصاديا بحكم هذا القانون كلّ عمل مهما كان شكله ينجرّ عنه نقل كلّ أو جزء من ملكيّة أو حقّ الانتفاع من ممتلكات أو حقوق أو سندات مؤسّسة من شأنه تمكين مؤسّسة أو عدّة مؤسّسات من ممارسة سيطرة حاسمة على نشاط مؤسّسة أو عدّة مؤسّسات أخرى بصفة مباشرة أو غير مباشرة".

ويبرز من خلال ما جاء بمقتضيات الفصل المشار إليه أعلاه أنّ المشرّع لم يفرّق في إطار تعريفه لمفهوم التركيز الاقتصادي بين المؤسّسات الوطنيّة والأجنبيّة وبين ما إذا كانت هذه المؤسّسات متواجدة داخل أو خارج السّوق الوطنيّة، بل اعتمد في تقديره لمدى خضوع عمليّة التركيز لرقابة الوزير المكلّف بالتّجارة على مدى تأثير هذه العمليّة على التّوازن العامّ للسّوق الوطنيّة وذلك وفقا لما نصّت عليه أحكام الفقرة الثّانية من الفصل سالف الذّكر من أنّه: "يجب عرض كلّ مشروع تركيز أو عمليّة تركيز اقتصادي من شأنها خلق أو دعم وضعيّة هيمنة على السّوق الداخليّة أو جزء منها على موافقة الوزير المكلّف بالتّجارة" .

وتعتبر الشركتان المعنيتان بعملية التركيز من الشركات التي لها نشاط بالسّوق الداخلية من خلال شبكات الموزّعين والوكلاء الذين يقومون بتسويق علاماتهما التّجارية. وعليه يتجه القول بأنّ

أحكام قانون المنافسة والأسعار وتحديدا الفصل السابع منه تنسحب على عملية التركيز الرّاهنة بين شركة PSA وشركة FCA.

2.3. في مدى خضوع عمليّة التركيز الحالية لموافقة الوزير المكلّف بالتّجارة

أوجب الفصل السابع من القانون المذكور أعلاه أن يعرض على موافقة الوزير المكلّف بالتّجارة كل مشروع تركيز أو عمليّة تركيز اقتصادي من شأنها خلق أو دعم وضعيّة هيمنة على السوق الداخليّة أو على جزء منها بعد توفّر أحد الشّرطين التّاليين:

- **أولا:** أن يتجاوز نصيب المؤسّسات المعنيّة مجتمعة سواء أكانت طرفا فاعلا أو هدفا لها أو المؤسّسات المرتبطة بها خلال السنوات الماليّة الثلاث الأخيرة نسبة 30% من مجمل البيوعات أو الشراءات أو كلّ الصفقات الأخرى على السّوق الداخليّة لموادّ أو منتوجات أو خدمات بديلة أو جزء هامّ من هذه السّوق.
- **ثانيا:** أن يتجاوز إجمالي رقم المعاملات المنجز من طرف هذه المؤسسات مجتمعة على السّوق الدّاخلية مبلغا معيّنا، ضبطه الأمر عدد 780 لسنة 2016 المؤرّخ في 13 جوان 2016 بمائة مليون دينار.

ورغم عدم تحقّق الشرط الأول المتعلّق بالحصّة السوقية في الأسواق المرجعيّة آنفة الذكر لعدم توفّر المعطيّات في هذا الباب، فإنّ المعطيات المالية المتعلّقة خاصّة برقم المعاملات الإجمالي للأطراف المعنيّة بعمليّة التركيز تجاوز خلال سنة 2019 عتبة 300 مليون دينار، كما سلف بيانه في الجدول عدد 2.

وتبعا لذلك فإنّ عملية التّركيز الرّاهنة تصبح خاضعة إلى وجوب الحصول على ترخيص مسبّق من قبل الوزير المكلّف بالتّجارة اعتبارا لتوّفر الشّرط المتعلّق برقم المعاملات وذلك في إطار حدود تأثيرها على السّوق الوطنيّة.

4. تقييم انعكاس عمليّة التركيز على وضعية المنافسة بالأسواق

تكتسي عمليّة التركيز الراهنة طابعا أفقيّا باعتبارها تجمع بين شركات ذات أنشطة متشابهة. غير أنّه وجب التنبّه إلى أنّ شركة PSA تربطها علاقة عمودية بشركة تونسية وهي شركة Wallis والتي تتزوّد بموجبها هذه الأخيرة من شركة PSA بمعدّات تدخل في صناعة سياراتها الحاملة لعلامة Wallis والمتمثّلة بالأساس في المحرّكات أو ما يصطلح عليه بـ motopropulseurs والتي تستخدمها أيضا في مشروعها المشترك مع شركة Oryx لتطوير نموذج لسيارة تحمل علامة Oryx، وهو ما يحيل بالتالي إلى دراسة الآثار العمودية لعمليّة التركيز الراهنة.

1.4. الآثار الأفقية

يمكن لعملية التركيز متى كانت أفقية أن تنتج أثارا سلبية على المنافسة بالسوق المرجعية بتدعيم وضعية الكيان المستحوذ بالسّوق بعد تجميع الحصص السوقية لطرفي عمليّة التركيز أو من خلال خلق كيان جديد يتمتّع بمركز مهيّمن بالسّوق ويتمتّع بإستقلالية تامّة في اتّخاذ القرار بغض النّظر عن المنافسين أو الحرفاء أو المستهلكين.

ويكون هذا التهديد أكثر جديّة عندما تكون السّوق المرجعية سوقا ذات احتكار القلّة أو سوقا تتميز بتركز كبير للعرض بها حتى وإن لم يكن الكيان الناجم عن عملية التركيز الاقتصادي في وضعية هيمنة واضحة على السوق. وفي هذه الحالة يتمثلّ الإخلال بالمنافسة في:

- إمكانية الترفيع في الأسعار بغض النّظر عن الأسعار المتداولة بالسوق قبل عملية التركيز.
- التقليص من تنّوع العرض من الناحية الكميّة والكيفيّة ومن درجة التجديد التكنولوجي.
- تعطيل المنافسة بالسوق عن طريق اقصاء منافسين ناشطين بالسّوق أو غلق السوق أمام المنافسين المحتملين خاصّة إذا ما كانت حواجز الولوج إلى السوق مرتفعة.

غير أنّ الأسواق المرجعية قيد الدرس لن تشهد تغيّرا كبيرا بعد إتمام عمليّة التركيز باعتبار أنّ عملية الاندماج الأفقي لن تؤول إلى اندثار إحدى الشركتين اللتين ستواصلان النّشاط بصفة مستقلّة ومنفصلة بالسّوق بما لا يسمح بتركز أكثر للعرض. وهو ما يتأكّد من خلال التقرير المظروف بملفّ

مشروع التركيز والذي جاء فيه أنّ الهدف الأساسي من عمليّة التركيز هو إضفاء نجاعة أكثر في مستوى تخصيص الموارد خاصّة في المشاريع الإستثمارية وتطوير القدرة الشرائية للشركتين.

وتأسيسا على ما سبق يتبيّن أنّه لا يمكن استنتاج وجود آثار سلبية لعملية التركيز الراهنة على وضعية المنافسة بالسوق المرجعيّة.

2.4. الآثار العمودية

تخلّف عملية التركيز الإقتصادي ذات الطابع العمودي آثارا سلبية تتمثلّ خاصّة في غلق السّوق المرجعية خصوصا في ظلّ ارتفاع حواجز الدّخول إليها بالإضافة إلى إقصاء المنافسة بسوق التزوّد أو بسوق التوزيع. وبالرجوع إلى العلاقة العمودية التي تربط بين شركة PSA وشركة Wallis يتّضح أن حجم المعاملات بينهما ضئيل، إذ بلغت قيمته حوالي 96 ألف أورو خلال سنة 2018 لتتطوّر إلى حوالي 320 ألف أورو سنة 2019، وعليه فإنّ هذا التكتلّ العمودي لا يمكن أن يخلّف آثارا سلبية مخلّة بالمنافسة على معنى الفصل 5 من قانون إعادة تنظيم المنافسة والأسعار سواء بغلق السّوق برفض بيع مدخلات للمنافسين بسوق التزوّد أو فرض سعر مرتفع لها أو شروط تزوّد مجحفة أو عرضها بجودة منخفضة بما يؤثر على كلفة المنتوج النهائي أو بغلق سوق الترويج بالتقليص من إمكانية ترويج أو شراء المنتوجات المنافسة.

واستنادا لما سبق بيانه وفي ظلّ المعطيات المحدودة المتوفّرة للمجلس، أوضحت دراسة السّوق ودراسة آثار عملية التركيز الراهنة غياب التأثيرات الأفقية والعمودية السلبيّة على معنى الفصل 5 من قانون إعادة تنظيم المنافسة والأسعار الأمر الذي يقترح معه قبول مشروع عملية التركيز الماثلة.

وصدر هذا الرأي عن الجلسة العامّة لمجلس المنافسة بتاريخ 18 أوت 2020 برئاسة السيّد رضا بن محمود وعضويّة السّادة محمّد العيادي والخموسي بوعبيدي وعصام اليحياوي ومصطفى باللطيف ومحمّد شكري رجب والسيّدتان ريم بوزيان وسندس بالشيخ، وبحضور المقرّر العام السيّد محمّد شيخ روحه وكاتبة الجلسة السيّدة يمينة الزيتوني.

الرئيـس

رضا بن محمود